

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٢١**

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

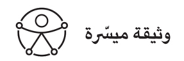
منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2018/1065)

1843641 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2018/1065).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيدة رينا غيلاني، مديرة العلميات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1065، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

السيد فال (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا منذ إصدار التقرير المعروض على المجلس (S/2018/1065). وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل وأطلع الأعضاء على أحدث التطورات.

في سان تومي وبرينسيبي، افتُتحت الجمعية الوطنية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وانتُخب دلفيم سانتياغو داس نيفيس من ائتلاف المعارضة رئيسا جديدا للجمعية الوطنية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس إفاريستو دو إسبيريتو سانتو كارفاليو بتعيين جورج لوبيز بوم جيزوس، زعيم حركة تحرير سان تومي وبرينسيبي/الحزب الديمقراطي الاجتماعي، رئيسا جديدا للوزراء. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أدت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بوم جيزوس اليمين أمام الرئيس. وتتألف الحكومة من ١٢ وزيرا، من بينهم ثلاث نساء ووزيران للدولة. ولا بد لي أن أشيد بالتزام جميع الجهات صاحبة المصلحة في سان تومي وبرينسيبي بحل خلافاتها من خلال الآليات الدستورية بغية نزع فتيل التوترات التي نشأت في أعقاب الانتخابات التشريعية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أهنئ شعب سان تومي وبرينسيبي على جهوده الدؤوبة في الحفاظ على السلام والاستقرار. وهذا مثال إيجابي جدير بأن يُحتذى.

وفي غابون، لا تزال الحالة هادئة بعد الانتخابات التشريعية والمحلية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن التكهنات بشأن الحالة الصحية للرئيس علي بونغو أونديمبا لا تزال تشكل مصدرا للقلق، في حين يواصل بعض قادة المعارضة والمجتمع المدني انتقاد القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية بتعديل المادة ١٣ من الدستور في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف السماح لنائب الرئيس برئاسة مجلس الوزراء في حالة تغيب رئيس الدولة بشكل مؤقت. وفي الوقت نفسه، وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين، واصلتُ عقد اجتماعات مع الجهات السياسية الفاعلة في ليبرفيل وحث جميع الأطراف الغابونية على احترام الدستور والحفاظ على الوحدة والسلام والاستقرار في البلد.

لا يزال يساورني القلق إزاء الحالة في الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بسلامة البلد الإقليمية ووحدته. إن أعمال العنف لم تنحسر ولا تزال ترد تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب

جميع الأطراف. إذ قُتل قس كيني بالرصاص في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في كيمبونغ بمنطقة الجنوب الغربي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف مسلحون مجهولون ثلاثة قساوسة من أبرشية بويا، الواقعة في المنطقة الجنوبية الغربية، وسائقا.

ولا يزال عدد المشردين داخليا واللاجئين في نيجيريا المجاورة مرتفعا. والعديد من المدارس ما تزال مغلقة في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية. ونشعر بالقلق البالغ إزاء تأثير الأزمة على النساء والأطفال. وقد التقيت، خلال زيارتي للكاميرون في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مع مسؤولين حكوميين كبار وأكدت لجميع الجهات الفاعلة، على ضرورة إجراء حوار شامل للجميع بوصفه طريقة بناءة ومستدامة للمضي قدماً نحو إيجاد حل سلمي للأزمة.

وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم المساعدة وإيصال المساعدات الإنسانية. إنها خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، أناشد أيضا الحكومة مواصلة ضمان وصول الشركاء في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين، وكفالة معالجة جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد شجعني التزام الحكومة بوضع الخطط الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك من خلال تسريع عملية اللامركزية وأنشطة اللجنة الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية والتعددية الثقافية. وأشجع السلطات الوطنية على مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق تنفيذ تدابير بناء الثقة في أقرب وقت ممكن.

وقد وقع الرئيس بيا، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مرسوما بإنشاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومقرها في ياوندي، ولها مراكز إقليمية في بامندا وبويا ومورا على التوالي، في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية وأقصى الشمال. وتتولى اللجنة الوطنية، الخاضعة لسلطة رئيس الوزراء، مسؤولية تنظيم نزع سلاح المقاتلين السابقين في جماعة بوكو حرام والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وكجزء من إطار حوار أوسع نطاقا، أشجع اللجنة على العمل بالتشاور الوثيق مع الجماعات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بغية ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق الثلاث وسكانها. يقف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، ولمواصلة مساعدة السلطات الوطنية في مكافحة جماعة بوكو حرام، في سياق الأطر الإقليمية القائمة، بالتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية المعنية.

وفي تشاد، تم تأجيل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها منذ عام ٢٠١٥، وكانت مقررة أصلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وإنني أشجع السلطات التشادية على إجراء تلك الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي اللازم إلى حكومة تشاد، حسب الاقتضاء. وفي الوقت نفسه، أرحب بالأداء الفعال لعمل الإطار الوطني للحوار السياسي، الذي يقوم بدور رئيسي في التحضير للانتخابات التشريعية. وعندما كنت في تشاد، يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، لحضور الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، اجتمعت مع أعضاء الحكومة لمناقشة جملة أمور من بينها مسائل السلام والأمن في وسط أفريقيا وتزايد حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة في سياق التنقل الموسمي للرعاة. كما شجعني التزام السلطات الوطنية بضمان سلامة وأمن السكان في صحراء تيبستي، بالقرب من الحدود مع ليبيا، المتضررين من الهجمات التي نفذتها مؤخرا عناصر مسلحة. وإنني أناشد السلطات التشادية التماس السبل السلمية لمعالجة هذه الحالة بطريقة مستدامة.

(تكلم بالفرنسية)

تشكل الزيادة الأخيرة في أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى تهديدا للأمن في المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال جزء كبير من السكان مشردين داخليا وبحاجة إلى مساعدة إنسانية. ووفقا لولايتي في المنطقة، فإنني أواصل حث بلدان المنطقة دون الإقليمية على ضمان حشد جهودها في دعم المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومواصلة التزامها المنسق والبناء خلال المرحلة بالغة الأهمية من تنفيذ اتفاق محتمل. علاوة على ذلك، أواصل دعم العمل الجاري من أجل تفعيل وتنشيط اللجان المشتركة التي تضم جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها بوصفها آليات لتحسين التعاون فيما بين تلك الدول في الإدارة الفعالة للمسائل العابرة للحدود. وسأواصل حشد الدعم اللازم للمبادرة الأفريقية بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا.

ولا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل مخاطر أمنية على المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإنني أشجع الاتحاد الأفريقي على اتباع نهج شامل وحذر في جهوده الجارية الرامية إلى الاستعاضة عن مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة من أجل القضاء على احتمال حدوث أي فراغ أمني قد يستغله جيش الرب للمقاومة لاستئناف وتكثيف أنشطته المزعزعة للاستقرار.

لا يزال التطرف العنيف والإرهاب يشكلان تهديدا كبيرا للأمن والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في مكافحة جماعة بوكو حرام، فإن تلك الجماعة الإرهابية تواصل شن الهجمات العشوائية على المدنيين وقوات الدفاع والأمن. وردا على ذلك، تستمر بلدان المنطقة دون الإقليمية في تكثيف جهودها لمكافحة الجماعة من خلال تحسين التعاون. من المهم لدول وسط وغرب أفريقيا وضع استراتيجيات تعالج الأسباب الجذرية للتمرد. وتحقيقا لهذه الغاية، رحبت بعقد لجنة حوض بحيرة تشاد مؤتمر قمة استثنائي في نجامينا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة سبل ووسائل التصدي للزيادة التي حدثت مؤخرا في أنشطة جماعة بوكو حرام في المنطقة.

إن مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي عقد في لومي في ٣٠ تموز/يوليه، قد مثل خطوة هامة بالنسبة لكلا المنطقتين دون الإقليميتين في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة. وقد بدأ بالفعل مكتب الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لدعم التنفيذ الفعال لإعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي يحدد القرارات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر القمة المشترك. وبناء على ذلك، جرى التخطيط لعقد اجتماع للخبراء من الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل الاتفاق على خطة عمل مشتركة لتنفيذ إعلان لومي. وفي الوقت نفسه، أواصل العمل عن كثب مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، في دعم منسق للجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف.

ويزداد في منطقة وسط أفريقيا انعدام الأمن المتصل بالتنقل الموسمي للرعاة. ووفقا للتقارير، قُتل ثمانية أشخاص في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في صدام بين المزارعين والرعاة في أبيشي في شرق تشاد. وفي هذا الصدد، فإن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا تيسر المناقشات بشأن هذه المسألة ذات الطابع العابر للحدود الوطنية والتي لها آثار اقتصادية وأمنية وسياسية وبيئية. وسيواصل مكتب الأمم

المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمعالجة هذه المسألة، مع الحفاظ على التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نظرا لما للمسألة من تداعيات أقاليمية. خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، سأقوم أنا والممثل الخاص شمباس بزيارة ميدانية إلى بعض المناطق المتضررة من النزاعات بين المزارعين والرعاة. لقد قدم المكتب الإقليمي، الذي يعمل بمثابة أمانة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الدعم لعقد الاجتماع السابع والأربعين للجنة في نجامينا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وحتى الآن، فإن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا هي المحفل الوحيد الذي يمكن دول وسط أفريقيا من عقد اجتماعات منتظمة على المستوى الوزاري لمناقشة قضايا الأمن المشترك.

لقد اغتنمنا الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشخصي تلك الفرصة لدعوة جميع الدول الأعضاء في الجماعة إلى التصديق على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها – المعروفة باتفاقية كينشاسا. وبالترافق مع مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، أطلقنا مشروعا مشتركا على هامش اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، معنونا ”تقديم الدعم للدول الأفريقية من أجل تحقيق رؤية إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠: بناء قدرات دول وسط أفريقيا“.

ولا يزال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وفقا للولاية الممنوحة له من مجلس الأمن، ملتزما بدعم الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية في وسط أفريقيا، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي حين أؤيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام، فإنني أناشد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تبقى ملتزمة بالإصلاح المؤسسي لتلك المنظمة دون الإقليمية وبالتعجيل بتلك العملية. إنني على ثقة بأن النجاح في إنجاز إصلاح المنظمة سيشكل خطوة هامة لتحسين أدائها الوظيفي، بما ذلك آليات التمويل، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشاريع الرئيسية في مجالات السلام والأمن والحوكمة.

وعلى نحو ما أوصى به مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2018/17 الصادر في ١٠ آب/أغسطس، فإن ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأنشطته ستخضع لاستعراض استراتيجي في عام ٢٠١٩، قبل تقديم التقرير المقبل للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة المكتب الإقليمي. وفي ذلك الصدد، أرحب بدعم المجلس المستمر للدور المحدد الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المسؤول عن الشؤون السياسية والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية التي تحظى بموارد كبيرة ولكنها تواجه تحديات هائلة، مما يتطلب اتخاذ المجتمع الدولي نهجا متضافرا ومنسقا. وبصفتي رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فإنني لا أزال ملتزما بتقديم أفضل دعم ممكن للدول الأعضاء وبتحقيق نتائج إيجابية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في وسط أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (*تكلمت بالإنكليزية*): إن العنف والفقر المدقع، وتغير المناخ والنمو السكاني عوامل تدفع إلى مستويات قياسية للضعف فيما بين الملايين من الناس في وسط أفريقيا. وتركز إحاطتي الإعلامية اليوم على الأزمات الإنسانية الرئيسية

في المنطقة، بما في ذلك الأزمات التي تؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكاميرون.

وضمن ما يقدر بأكثر من ١٨٠ مليون شخص يعيشون في وسط أفريقيا، فإن ٢٦ مليون شخص تقريبا سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام ٢٠١٩. وتلك زيادة كبيرة تبلغ ٢٢ في المائة مما عليه الحال في عام ٢٠١٨. إن شخصا واحدا من أصل كل سبعة في وسط أفريقيا يجد نفسه محاصرا بأزمة أو بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وذلك مقارنة بمعدل عالمي قدره شخص واحد من كل ٧٠ شخصا.

ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي نصف الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية في وسط أفريقيا. وازداد تدهور الحالة الإنسانية في البلد في عام ٢٠١٨ وهي تشكل إحدى أكبر الأزمات في العالم وأكثرها تعقيدا. وعلى النحو المشار إليه في القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨)، فإن وباء فيروس الإيبولا في المنطقة الشمالية الشرقية يتفشى في سياق احتياجات إنسانية أوسع. وأودى فيروس إيبولا بالفعل بحياة ٢٨٩ شخصا ولا يزال ينتشر. إن الاستجابة صعبة بشكل خاص نظرا لأن البيئة الأمنية بالغة الصعوبة، مع عرقلة الهجمات على المدنيين التي تشنها الجماعات المسلحة من غير الدول لجهود احتواء تفشي فيروس إيبولا. وبغية التخفيف من التأثير المحتمل في حالة انتشار تفشي المرض إلى البلدان المجاورة، وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، بالأمس على تخصيص إقليمي لمبلغ ١٠ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

ومع ذلك، ينبغي ألا يغطي الاهتمام الباعث على الارتياح الذي يولى لتفشي فيروس إيبولا على الأزمات المتزامنة العديدة التي تؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإجمالا، فإن أكثر من ١٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. إن السجل الحالي لتفشي الكوليرا هو الأكبر خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية. ومع وجود أكثر من ٢٦ ٠٠٠ من المصابين و ٩٠٠ حالة وفاة تقريبا هذا العام، سبب مرض الكوليرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتل أشخاص أكثر مما سببه فيروس إيبولا. وشهدت الحالة الأمنية في شرق البلد تدهورا، مما تسبب في حالات تشريد جديدة وواسعة النطاق للسكان الباحثين عن الأمان والحماية. وفضلا عن ذلك، يسبب تدفق أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ من الرعايا الكونغوليين العائدين من أنغولا المزيد من الضغط على مقاطعة كاساي الهشة، التي تضررت بالفعل بأعوام من النزاعات فيما بين الطوائف الإثنية.

لقد عدت للتو من جمهورية أفريقيا الوسطى حيث الحالة الإنسانية متردية للغاية أيضا، على نحو ما أشار إليه الممثل الخاص فال في إحاطته الإعلامية. فقد عادت إلى حالة النزاع هذا العام المناطق التي كانت مستقرة نسبيا في الماضي، مثل الجنوب الشرقي، حيث كانت برامج الإنعاش والتنمية على وشك أن تبدأ. وألحق تصعيد أعمال العنف خسائر فادحة بسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يوجد حاليا ٢,٩ ملايين شخص – أكثر من نصف السكان – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وبلغ عدد المشردين داخليا أكثر من ٦٤٠ ٠٠٠ – بزيادة أكثر من ٦٠ في المائة في هذا العام وحده. وواحد من كل أربعة أطفال في البلد من المشردين. وفي حين ازدادت الاحتياجات، فإن العدد المتزايد للحوادث الأمنية، بما في ذلك الهجمات المباشرة على منظمات تقديم المعونة وموظفيها، جعل الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة أكثر صعوبة.

وكما ذكر سابقا، فإن الحالة المتردية في جمهورية أفريقيا الوسطى أثرت أيضا تأثيرا كبيرا على البلدان المجاورة. إن الكاميرون تستضيف حاليا ٢٦٨٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين تستضيف تشاد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين. ويؤدي ذلك إلى إلقاء عبء كبير على كاهل المجتمعات المحلية المضيفة الضعيفة بالفعل، كما أنه لا توجد

آفاق تذكر في المستقبل القريب للعديد اللاجئين العائدين إلى ديارهم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفضلا عن ذلك، فإن تشاد والكاميرون، إضافة إلى نيجيريا والنيجر، أشد تضررا من الأزمات التي تشمل وجود جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأدت تلك الأزمة الإقليمية، التي استمرت حتى الآن لمدة تسعة أعوام، إلى فرار ٢,٤ ملايين شخص من ديارهم، وهناك حوالي ١٠,٨ ملايين نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ولا يزال استمرار انعدام الأمن يشكل عقبة رئيسية أمام الأشخاص القادرين على العودة إلى ديارهم واستعادة سبل كسب رزقهم. ولا تزال حالة الحماية في منطقة بحيرة تشاد خطيرة بشكل خاص، مع تكرار أعمال القتل والاختطاف والتفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات المنسوبة إلى جماعة بوكو حرام، وأيضا ارتفاع مستويات أعمال العنف الجنسي والجنساني. وتظل الفتيات عرضة لخطر كبير لعمليات الاختطاف ويستمر استخدامهن في الهجمات الانتحارية. وكما لاحظ الممثل الخاص فال، فإن حالة النساء والأطفال تشكل مصدرا خاصا للقلق.

وإلى جانب الأزمة الإقليمية في حوض بحيرة تشاد وتدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، تواجه الكاميرون أزمة إنسانية إضافية في منطقتيها الجنوبية الغربية والشمالية الغربية، على نحو ما سبق الإعراب عنه. ومنذ آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس قدمها الممثل الخاص فال بشأن وسط أفريقيا قبل نصف عام (انظر S/PV.8284)، تضاعف التشريد الداخلي في تلك الأجزاء من الكاميرون ثلاث مرات ووصل حاليا إلى أكثر من ٠٠٠ ٤٣٠ من الأشخاص المشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٠٠٠ ٣٠ من مواطني الكاميرون فروا عبر الحدود إلى نيجيريا، طلبا للجوء. وهذه تشكل حاليا إحدى أزمات التشرد الأسرع نموا في أفريقيا. إن أغلبية المشردين داخليا يختبئون في الغابات الكثيفة، بدون توفير المأوى الملائم ومع الافتقار إلى الغذاء والماء والخدمات الأساسية. كما يجري تعطيل المدارس والأسواق وهناك احتياجات صحية تنذر بالخطر.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/1065)، فإننا نشير مع شعور ببالغ القلق إلى تدهور الحالة فيما يتعلق بحماية المدنيين، بما في ذلك ما يبلغ به من عمليات القتل وحرق المنازل والقرى والابتزاز والاختطاف في المنطقة الجنوبية الغربية والمنطقة الشمالة الغربية من الكاميرون. وهناك العديد من الهجمات على المدارس والتهديدات ضد الطلاب والمعلمين، بما في ذلك عمليتا اختطاف واسعتا النطاق وعمليتا إطلاق سراح لاحقتان في الشهر الماضي لـ ٧٨ طالبا و ٣ معلمين في بامندا و ٢٠ طالبا في كومبا.

وبالرغم من محدودية إمكانية الوصول، فإن الشركاء في المجال الإنساني يعملون على توسيع نطاق وجودهم في تلك الأجزاء من الكاميرون. وغطى توزيع الأغذية حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ١٧ شخص وحصل حوالي ٠٠٠ ٤ شخص على مواد الإيواء.

بيد أن النقص الحاد في التمويل كان له كبير الأثر على قدرة دوائر العمل الإنساني على التصدي للأزمة الآخذة في التفاقم. وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية في الوقت الراهن في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي ستُستنفد مخصصات الاستجابة السريعة التي يوفرها في نهاية هذا الشهر، والتمويل الداخلي غير المخصص الخاص بالوكالات نفسها.

ويعكس نقص التمويل الذي يواجهه الشركاء الناشطون في المجال الإنساني في الكاميرون اتجاها إقليميا أوسع نطاقا. وفي هذا العام، خُصص لكل خطة من خطط الاستجابة الإنسانية في وسط أفريقيا، في كل من بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمويل يقلّ بكثير عن المتوسط العالمي البالغ ٥٦ في المائة. وخطة الاستجابة الخاصة بالكاميرون هي الأقل تمويلا بنسبة ٣٩ في المائة من

الاحتياجات. ولا بد لهذا الوضع أن يتغيّر حتّى تكون الاستجابة الإنسانية في المنطقة كاملة الفعالية، وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها العاجل.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، لم تستمر الأزمات الإنسانية القائمة في وسط أفريقيا فحسب، بل إن عددا منها قد تفاقم. وتضرب العديد من الأزمات بجذورها في النزاعات المسلحة الجارية. ويكتسي تعزيز حماية المدنيين، وهي مسألة أساسية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أهمية قصوى في تلك المنطقة. ونأمل أن تؤدي مناقشة اليوم إلى دفعنا قدماً صوب استجابة جماعية تتناسب مع احتياجات شعوب وسط أفريقيا وتطلعاتها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص فال والسيدة غيلاني، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس اليوم وعلى كل الجهود التي يضطلع بها فريقاهما في منطقة معقدة وصعبة، كما ذكر كل منهما.

سأتناول اليوم المسائل التي تؤثر في المنطقة برمتها، أي، الحالة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية الناطقتين بالإنكليزية في الكاميرون وتأثير جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. ولن أتطرق إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بوروندي أو جمهورية أفريقيا الوسطى، لأن الفرصة متاحة لنا لمناقشة هذه المسائل في جلسات المجلس الأخرى.

ترحب المملكة المتحدة بالنهج الكلي الذي يتبعه الممثل الخاص، سواء فيما يخص هذا التقرير (S/2018/1065) أو إزاء تعزيز السلام والاستقرار في وسط أفريقيا. فاتباع نهج يشمل الأوضاع السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان ويعالج الأسباب الجذرية أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات وحلها. كما نرحب بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للدفع قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشجع المكتب على مواصلة التركيز على بناء قدرات المنظمات الإقليمية حتى يتسنى لها تفعيل آليات الإنذار المبكر الخاصة بها وتنفيذ مبادراتها الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وأود أن أركز الآن على بلد يشكل مثار قلق بوجه خاص في المنطقة، ألا وهو، الكاميرون. وأود أن أبدأ بالقول إن المملكة المتحدة تقدر الإسهامات الإيجابية الكثيرة التي تقدمها الكاميرون لتحقيق الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك التزامها المستمر بمكافحة جماعة بوكو حرام وتقديمها ملاذاً آمناً للّاجئين من نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء واقع التدهور السريع للحالة الأمنية والإنسانية في المنطقين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون.

ويثير قلقنا تحديدا ارتفاع معدلات التشرد ونأخذ تحذير السيدة غيلاني من أن الأزمة تمثل الآن إحدى أسرع أزمات التشرد في أفريقيا تفاقماً على محمل الجد تماما. والتقارير بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الانفصالية المسلحة والقوات الحكومية، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القانون وأعمال القتل الأخرى وعمليات الاختطاف والقيود المفروضة على التنقل وعلى الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، كما هو مبين في تقرير الأمين العام، تعني أن علينا التنبه دائما إلى احتمال تفاقم الحالة، مما سيؤثر على السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا بصفة عامة. وقد شهدنا بالفعل فرار أكثر من ٣٠ ٠٠٠ كاميروني إلى نيجيريا. ومن المحتمل أن تزداد التوترات حدّة، إن لم تُعالج المظالم.

وليست تلك الشواغل بالجديدة. فقد أثرتها، كما فعل آخرون، خلال المناقشة التي أجراها المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8212). ومن المؤسف أننا لم نشهد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الحالة. ومنذ آذار/مارس، ازدادت الحالة تدهورا. ونرحب بتعهد الرئيس بيا مؤخراً بمعالجة هذه الحالة، غير أن الكلمات وحدها لا تكفي لتحسين الأمور. ونحث بقوة حكومة الكاميرون على اتخاذ إجراءات عاجلة، من بينها معالجة الحالة بصورة نشطة من خلال إقامة حوار شامل للجميع مع قادة المناطق الناطقة باللغة الإنكليزية لمعالجة المسائل الأساسية؛ واتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل نزع فتيل التوترات وتهيئة الظروف المواتية للحوار، بما في ذلك الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة نفسها بشأن تحقيق اللامركزية والتوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية؛ والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وتمكين مراقبي حقوق الإنسان من الوصول إلى جميع أنحاء البلد. كما آمل وأتوقع أن يُتاح للممثل الخاص للأمين العام الوصول إلى أي مكان يرغب في زيارته. كما يجب كفالة إخضاع جميع المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان للمساءلة. وندعو أيضاً الجماعات المسلحة المعنية إلى وقف هجماتها على المدنيين؛ وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودخول مراقبي حقوق الإنسان؛ والعمل مع الحكومة بشأن هذه المسائل.

وتلتزم المملكة المتحدة، من جانبها، بدعم الكاميرون، ويسرني أن أعلن اليوم أن المملكة المتحدة ستساهم بمبلغ ٣,١ مليون دولار في استجابة الأمم المتحدة في المناطق الناطقة بالإنكليزية. ويشكل هذا المبلغ نسبة ٢٠ في المائة من النداء العاجل الموجه في هذا العام لمعالجة أزمة المناطق الناطقة بالإنكليزية بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية والطبية الفورية. ونشجع بقوة الدول الأعضاء الأخرى على تمويل الاستجابة لهذه الأزمة بوصف ذلك جزءا هاما من الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات. فمنع نشوب الأزمة يُكلّف أقل بكثير من تسويتها.

وقد أبلغنا الحكومة بشواغلنا مباشرة وبهدوء حتى الآن، ونحن ملتزمون بالعمل مع حكومة الكاميرون بكل السبل الممكنة للمساعدة في تسوية هذه الحالة. ولكنني أخشى أنه، ما لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وما لم يتحسن الوضع، من المرجح أن يزداد قلق أعضاء مجلس الأمن إزاء الحالة في الكاميرون وأن تبرز أكثر في مناقشاتنا.

بالإضافة إلى الكاميرون، أود أن أثير شواغلنا المستمرة إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد عموما، والتي لا تزال في تدهور. وتضطلع المملكة المتحدة بدورها في تقديم الدعم الإنساني، فضلا عن تقديم دعم لا يستهان به لمساعدة قوات الأمن النيجيرية بوجه خاص في مكافحة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا ولكن هذه المسألة تحتاج إلى تركيز المجتمع الدولي ودعمه على نحو مستمر.

وتدهور الحالة الأمنية في شمال شرق نيجيريا مدعاة للقلق بوجه خاص، وأشير إلى أن الأمين العام يشاطرنا هذا القلق. فقد باتت هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا أكثر تواترا وتطورا وأوسع نطاقا، إذ هاجم التنظيم قواعد عمليات عسكرية أمامية في شمال شرق نيجيريا. وإقدام تنظيم الدولة الإسلامية على إعدام عاملين في المجال الإنساني مثل سيفورا خورسا وحواء ليمان، اللتين اختُطفتا فيما كانتا تقدمان خدمات الرعاية للحوامل في مجتمعات محلية في أمس الحاجة إلى هذه الرعاية، يُذكرنا بقوة بوحشية أفعال هذا التنظيم.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن لدينا فرصة لنقوم معاً بمنع تفاقم النزاع والمعاناة التي لا مناص منها وانعدام الأمن. ويحدوني الأمل في أن نتمكن جميعا من العمل لتحقيق ذلك.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص فال والسيدة غيلاني على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم وعلى جهودهما الدؤوبة والبالغة الأهمية. ويمكنهما التعويل على دعمنا، سواء على صعيد الإجراءات الوقائية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أو الجهود الإنسانية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

لطالما كانت الدعوة إلى زيادة التركيز على الدبلوماسية الوقائية من بين أولويات السويد طوال فترة عضويتنا في المجلس. والمكاتب الإقليمية تحديداً هي من أنجع الأدوات التنفيذية المتاحة للأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، حيث أنها تحظى بوضع فريد يسمح لها بالانخراط في حوار بناء وتوفير المواكبة السياسية، بفضل معرفتها بالظروف المحلية واستمرارية عملها وما تحظى به من احترام. وبإمكانها اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات ودعم البلدان في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، فضلا عن تقديم استجابات إقليمية فعالة ومنسقة لتحقيق أهداف، من بينها، تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون عبر الحدود والتنمية. ولذلك، يجب أن نواصل بنشاط دعم عمل هذه المكاتب الإقليمية الهامة ومبعوثينا الإقليميين، ونعتقد أنه ينبغي زيادة تعزيز قدراتهم.

وقد شهدت وزيرة خارجية بلدي، السيدة مارغوت فالستروم، بشكل مباشر الآثار المدمرة لتغير المناخ على المجتمعات المحلية، ولا سيما على المرأة، خلال زيارة مشتركة قامت بها إلى تشاد في صيف هذا العام مع الممثل الخاص فال ونائبة الأمين العام أمينة محمد.

والمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ هي من بين التحديات التي تتطلب نهجا كليا واستجابة إقليمية على حد سواء. ونرحب بالتحليل الموسع المتعلق بالمناخ والأمن في تقرير الأمين العام (S/2018/1065). ونأمل أن نرى تكرار هذا النهج أيضا في المناطق الأخرى وفي جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

وتزايد النزاعات بين المزارعين والرعاة، التي تفاقمت بفعل آثار تغير المناخ، هو تطور مثير للقلق. ونرحب بالخطة الإقليمية لتعزيز آليات منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي، بمشاركة النساء والشباب. ونقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في هذا الصدد.

لقد طغت الانتخابات التي أجريت في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية على الحالة في وسط أفريقيا، كما سمعنا للتو. ويجب أن نواصل ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة ودون عراقيل في تلك العمليات، بما في ذلك إمكانية الترشح للمناصب. ومنبر غرفة العمليات، الذي أنشأته الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في الكاميرون، مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها تشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات. ولا يزال تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمرا في غاية الأهمية وينبغي دعم المبادرات ذات الصلة لمكتب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وبروح الدبلوماسية الوقائية، لا بد من التصدي للحالة المتدهورة في الكاميرون. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الحادة التي وصفتها اليوم والنزوح الجماعي الناجم عن الأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. ويجب التحقيق في التقارير المستمرة المثيرة للقلق عن أعمال عنف خطيرة، بما في ذلك أعمال الإعدام بلا محاكمة والاختطاف والقيود المفروضة على التنقل، ولا بد من ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فاستمرار الأزمة قد يؤدي إلى عواقب إقليمية وخيمة، بما في ذلك على جهود مكافحة الإرهاب في منطقة حوض بحيرة تشاد والجهود المبذولة لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما سمعنا اليوم، فإن هذه هي حالة التشرد الأسرع تفاقما، الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين.

ولتغيير هذا المسار، فإن فترة ما بعد الانتخابات ينبغي أن تتيح فرصا. ولذلك، نحث جميع الأطراف على الإنهاء الفوري للعنف وندعو الحكومة إلى التعجيل باتخاذ خطوات ملموسة لبناء ثقة واطمئنان حقيقيين، على نحو ما أكده الممثل الخاص للأمين العام فال صباح اليوم. ويشمل ذلك إجراء حوار شامل للجميع، عن طريق الوساطة، مع المجتمعات المحلية في المنطقة الناطقة بالإنكليزية، فضلا عن الإفراج عن المعتقلين السياسيين. ويجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق على الدوام، وفقا للمبادئ الإنسانية. وينبغي أيضا توفير إمكانية وصول مراقبي حقوق الإنسان ووسائط الإعلام للمساعدة في إثبات الوقائع.

وثمة حاجة إلى مشاركة دولية موحدة لمساعدة الكاميرون في إدارة الأزمة، بما في ذلك لبناء الثقة والتغلب على الانقسامات. كما أن الدعم الدولي مطلوب لمعالجة الحالة الإنسانية. ولذلك، نشجع الحكومة على التماس الدعم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية. وإن واصلت الأزمة تدهورها ولم تُتخذ خطوات لمعالجة الحالة، ينبغي للمجلس النظر في الخيارات المتاحة لانخراطه بفعالية أكبر بروح الوقاية.

إن الحالة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد لا تزال تثير القلق العميق. فقد زاد عدد الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام في الأشهر الأخيرة ولم تتحسن الحالة الإنسانية، كما سمعنا. وينبغي للمجتمع الدولي القيام بالمزيد لدعم الجهود الوطنية والإقليمية في معالجة الوضع. ونرحب بالدعم المستمر الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي إلى لجنة حوض بحيرة تشاد وبتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. وستواصل السويد تقديم مساهمات للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة بوكو حرام، بما في ذلك بتقديم قدر كبير من المساعدة الإنسانية، وكذلك من خلال التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي وما يقدمه من دعم في هذا المجال.

في الختام، تؤدي المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، دورا هاما في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع نهج يركز على الوقاية بروح الحفاظ على السلام. فالعديد من المخاطر الأمنية التي نواجهها اليوم، مثل تغير المناخ والإرهاب، لا تعترف بالحدود الوطنية وستتطلب، على نحو تلقائي، تنفيذ استجابات إقليمية ودولية. وبعد انتهاء عضويتنا في المجلس، سنواصل الدعوة إلى المنع الفعال لنشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال دعم الاستجابات الإقليمية من جانب المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونتوقع أن نظل إحدى الجهات المانحة الرئيسية في المجال الإنساني في تلبية الاحتياجات الضخمة التي أشارت إليها المديرة غيلاني اليوم. ونحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا والاستجابة للنداء الذي وجهته في هذا الصباح.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص فال والمديرة غيلاني على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. إن عملهما ذو أهمية حيوية لمنطقة تواجه طائفة واسعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في الكاميرون، والتي سأركز عليها في ملاحظاتي.

لقد تدهورت الظروف الأمنية والإنسانية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون بشدة منذ الإحاطة السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، المعقودة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8284). فالعنف ما زال يتصاعد، مما يعوق إيصال المعونة الإنسانية الحيوية إلى أكثر من ٤٣٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا ويحول دون توفير الخدمات الصحية والتعليمية للأطفال في المناطق الريفية.

وقد تم تسجيل تشرين الأول/أكتوبر بوصفه الشهر الأكثر عنفا في الكاميرون خلال السنوات الأخيرة. واستنادا إلى تقارير غير رسمية، نخشى أن يتفوق شهر تشرين الثاني/نوفمبر على تشرين الأول/أكتوبر وأن يُسجل بوصفه الشهر الأكثر دموية. ونحن لا نريد أن نرى استمرار هذا الاتجاه المروع مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر. ولا بد من إيقاف العنف. لقد أسفرت أعمال العنف بين الحكومة والانفصاليين الناطقين بالإنكليزية عن قتل واختطاف مدنيين، بما في ذلك مُبشر من الولايات المتحدة، والذي قتل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي مواجهة تزايد انعدام الأمن، فر عشرات الآلاف من الكاميرونيين إلى نيجيريا المجاورة، كما سمعنا، في حين شُرد مئات الآلاف غيرهم داخليا وهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. إن المخاطر في الكاميرون عالية جدا بدرجة لا يمكن معها الاستمرار في عدم معالجة هذه الأزمة. فالكاميرون لا تزال شريكا أساسيا في المجال الأمني في مكافحة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، بما في ذلك بصفتها عضوا في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. واستمرار الأزمة يهدد بصرف انتباهنا عن أهدافنا الأمنية المشتركة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وتدعو الولايات المتحدة إلى إجراء حوار فوري وموسع لتحقيق المصالحة، دون شروط مسبقة، بين حكومة الكاميرون والانفصاليين في الشمال الغربي والجنوب الغربي. ونحث جميع الأطراف على نبذ العنف واستعادة السلام وتسوية مظالمها من خلال الحوار السياسي. ونلاحظ أن الرئيس بيا أعرب في خطابه الافتتاحي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن ثقته في أن ''ثمة مخرجا مشرفا، يحقق مصلحة الجميع''. ونشجع الرئيس بيا أن يفي بالتزامه بالتعجيل بعملية تحقيق اللامركزية واعتماد توصيات اللجنة الوطنية الكاميرونية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية.

وإنشاء مركز بقيادة الحكومة لتنسيق المساعدة الإنسانية هو تطور واعد. غير أن الحكومة لم تفعل سوى القليل لمعالجة الشواغل إزاء عدم احترامها للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة وكفالة الوصول دون معوقات إلى السكان المتضررين من النزاع. ونحث حكومة الكاميرون على إعطاء الأولوية لاحترام المبادئ الإنسانية وضمان وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية دون عائق لمساعدة السكان المتضررين من النزاع.

وتعتقد الولايات المتحدة أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي يمكنه، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص فال، تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال الوساطة لتيسير إجراء حوار موسع لتحقيق المصالحة دون شروط مسبقة. ونأمل أن تعزز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي جهودهم الرامية إلى دعم عملية السلام. ونشجع هذه الجهات على التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في هذا المسعى.

إن السلام والاستقرار في الكاميرون أمر بالغ الأهمية للاستقرار الإقليمي في وسط أفريقيا، وهما أمران يستحقان ويتطلبان اهتمام المجلس الوثيق والمستمر. وكما لاحظ مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في الأسبوع الماضي، فإن آخر ما نحتاج إليه، بالنظر إلى التحديات في المنطقة، هو إقدام قوات الأمن على رد غير متناسب، يؤدي إلى تزايد تطرف وتشدد الجماعات الانفصالية.

وفي البيان الرئاسي الذي اعتمدناه في آب/أغسطس (S/PRST/2018/17)، دعا مجلس الأمن إلى إجراء استعراض استراتيجي لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي بحلول الأول من آب/أغسطس ٢٠١٩. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات في الشهور المقبلة للتأكد من التركيز في ولاية المكتب الإقليمي بصورة ملائمة على التحديات السياسية الأكثر إلحاحا في منطقة وسط أفريقيا، ومن تنسيق المكتب تنسيقا جيدا مع بعثات الأمم المتحدة الأربع العاملة في نفس المنطقة الجغرافية،

وذلك لضمان تحقيق جهودنا لأكبر قدر من التأثير بأقصى ما يمكن من الكفاءة.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر الممثل الخاص فال والسيدة غيلاني من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين جدا اليوم. وأود أيضا أن أشكر أعضاء فريقيهما على العمل الهام جدا الذي يقومون به.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل: أولا، الحالة في الكاميرون؛ وثانيا، الحاجة إلى إجراء تقييمات شاملة للمخاطر فيما يخص الأسباب الجذرية للنزاع؛ وثالثا، أهمية التنسيق بين مختلف مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة.

لقد طلب المعلمون والمحامون في المنطقة الناطقة بالإنكليزية من الكاميرون حماية حقوقهم كأقليات في احتجاج سلمي قبل عامين. واليوم، فإن قطاعي الصحة والتعليم متوقفان عن العمل.

قد أدت أعمال العنف العشوائية إلى مقتل مدنيين، على يد الجيش الكاميروني والجماعات المسلحة، حسبما أفادت به تقارير. وهناك ما يزيد على ٤٣٧ ٠٠٠ مشرد، وثمة خطر واضح للتداعيات على المنطقة الواسعة. ويبين تصاعد أعمال العنف أن منع نشوب النزاع يتطلب أكثر من مجرد الأقوال؛ فلا بد أن تعقبها الأفعال.

إن مملكة هولندا تؤيد تأييدا تاما وحدة أراضي الكاميرون. وندعو الحكومة إلى بدء حوار مجد وشاملة مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مع ممثلات النساء. ونؤيد تأييدا كاملا عمل الممثل الخاص للأمين العام فال وندعو حكومة الكاميرون إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين. ونشكر الممثل الخاص على زيارته الأخيرة إلى البلد وعلى أيلاء هذه الأزمة الاهتمام الذي تستحقه.

ويلزم التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف وينبغي إخضاع مرتكبيها للمساءلة. ونناشد حكومة الكاميرون والجماعات المسلحة كفالة إمكانية الوصول الكامل لمراقبي حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني إلى المناطق الناطقة بالإنكليزية. وبغية تلبية احتياجات السكان المشردين، من الضروري زيادة تمويل خطة الإغاثة الإنسانية.

وفيما يتعلق بنقطتي الثانية، بشأن ضرورة تعزيز عمليات تقييم المخاطر المشتركة والشاملة لجميع الأسباب الجذرية للنزاع، فإن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد لا تزال مدعاة للقلق. وعلى النحو المبين في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتا اليوم، فإن الحالة توفر تربة خصبة للتنظيمات مثل جماعة بوكو حرام ولأسباب عدم الاستقرار والتشريد.

وخلال رئاستنا للمجلس في آذار/مارس، نظمت مملكة هولندا جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة بشأن الأسباب الجذرية للنزاع في منطقة حوض بحيرة تشاد (انظر S/PV.8212). وأكد مقدمو الإحاطات الإعلامية وأعضاء المجلس والبلدان المتضررة على الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك تغير المناخ والإجهاد المائي في حوض بحيرة تشاد. ويبرز البيان الرئاسي S/PRST/2018/17 بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي اعتمد في آب/أغسطس، الحاجة إلى تقييم المخاطر ووضع استراتيجيات طويلة الأجل لدعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود في منطقة وسط أفريقيا.

وعلى نحو ما أُكد في تقرير الأمين العام (S/2018/1065) في فرع يتناول الموضوع بالتحديد، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ لا تزال تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدور هام في إعداد تقييمات سليمة للمخاطر وكفالة البرمجة المراعية لظروف النزاع والمراعية للاعتبارات المناخية. ونناشد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة

لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات ذات الصلة الاستفادة من المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بإجراء المزيد من التقييمات المشتركة لمخاطر الأخطار الأمنية المتصلة بالمناخ والمياه.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومكاتبها في المنطقة. وبالنظر إلى الحالة المعقدة في وسط أفريقيا، من الأهمية بمكان أن تزيد مكاتب الأمم المتحدة المختلفة تعاونها إلى أقصى حد وأن يكمل بعضها بعضا. ومن الضروري أن يركز كل مكتب من المكاتب على دوره المتخصص. وترى مملكة هولندا دورا واضحا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في التركيز على منع نشوب النزاعات، بالنظر إلى موقعه الفريد بوصفه مكتبا إقليميا. وفي ضوء ذلك، نرحب بمشاركة الممثل الخاص بشأن عملية الانتخابات السلمية في البلدان التي لا تخدمها مكاتب الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك في سان تومي وبرينسيبي وغابون، فضلا عن المسائل العابرة للحدود، بما في ذلك النزاعات المرتبطة بالانتجاع والنزاعات بين المزارعين والرعاة. ومن الأهمية بمكان أن يمكن الممثل الخاص من بذل مساعيه الحميدة على أفضل نحو ممكن في البلدان التي يركز عليها. ونشجع جميع مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة على النظر في كيفية زيادة تعزيز التعاون والكفاءة في المستقبل.

وفي الختام، فإن العمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام فال يوضح لنا أن هناك حالات في وسط أفريقيا معرضة لخطر أن تصبح تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونأمل، في المرة المقبلة التي يجتمع فيها المجلس بشأن هذا البند، أن نتمكن من أن نرى أن الجهود المشتركة للأمم المتحدة والحكومات في المنطقة أدت إلى نتائج ملموسة.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نشعر بالامتنان على عقد هذه الإحاطة الإعلامية وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد فرانسوا لونسيني فال والسيدة رينا غيلاني.

وبادئ ذي بدء، نود أن نشيد بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وندعم هذا العمل المتعلق بتنسيق الجهود وإقامة الشراكات الاستراتيجية من أجل التصدي للتهديدات عبر الحدود والأسباب الجذرية للنزاعات التي تؤثر على منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وتنفذ في كثير من الحالات في إطار ظروف سياسية وأمنية صعبة. ونشدد على الاستخدام المتسق والمنهجي للمساعي الحميدة ولعمل المكتب في جمع مختلف أصحاب المصلحة والتوصل إلى اتفاق فيما بينهم لدعم عمليات السلام المختلفة. كما نشيد بالدعم الذي قدمه المكتب في إجراء الانتخابات في أربعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية وتشجيعه على زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية.

ونود أيضا أن نبرز أهمية الحوار السياسي وتدابير بناء الثقة التي يعززها المكتب فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء الانتخابات المقبلة المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر تمشيا مع الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما نشيد ونعرب عن امتناننا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الذي يضطلعان به في الكاميرون والدور الهام المطلوب منهما الاضطلاع به من أجل منع مزيد من تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية في البلد ولتحسين احترام حقوق الإنسان.

ونشير مع شعور بالأسف والقلق إلى التصعيد المتكرر لأعمال العنف في ذلك البلد وفي أنحاء عديدة من المنطقة دون الإقليمية، التي تواصل إزهاق الأرواح. إننا ندين إرهاب جماعة

بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد وإرهاب ما يسمى بجيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال عدم الاستقرار السياسي والضعف المؤسسي، والفقر المدقع، والتدهور البيئي، الذي أدى إلى تفاقمه تغير المناخ، يسبب التشريد القسري، والأزمات الإنسانية، والتطرف المصحوب بالعنف، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ودعمه للمؤتمرات وحلقات العمل المختلفة الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية للتصدي لتلك التحديات، ولحماية أشد الفئات ضعفا بوضع استراتيجيات شاملة ومتسقة وتتماشى مع هدف بناء السلام المستدام.

ونشدد على أهمية المبادرات الرامية إلى التحقيق في الصلات بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الضالعة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والصيد غير المشروع وتفكيك هذه الصلات. ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لتلك الجهود، التي تكتسي القدر نفسه من الأهمية لحماية البيئة.

ونشدد أيضا على أهمية تشجيع زيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية في بلدانهم، وفقا للدراسة التي أجراها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو). ونود أن نشيد بجهود المكتب الإقليمي لتعزيز التنسيق المناسب الكافي مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وينبغي أن يعزز التعاون فيما بين تلك المنظمات عمليات التآزر لتحقيق مزيد من الفعالية في تنفيذ الولاية المنوطة بكل منظمة من هذه المنظمات، في إطار الهدف الشامل المتمثل في بناء السلام المستدام.

وأختتم بياني بالتشديد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لمن هم في أمس الحاجة إليه في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وفي جهود معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات الإنسانية، وضمان إمكانية الوصول بحرية وأمان للوكالات الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وفريقه على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة بشأن أنشطة المكتب الإقليمي في وسط أفريقيا.

وفي ضوء العمل الهام الذي يضطلع به المكتب الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية، أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أعلن تأييدي لتمديد ولاية المكتب الإقليمي إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١ ليتمكن المكتب من مواصلة الوفاء بولايته وصقل واتخاذ نهج شامل ومتكامل نحو مجالي تنمية القدرات لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

إن تعزيز إطار التعاون الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومراقبة الاتفاق الثلاثي الموقع في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ في الخرطوم من قبل الأطراف المشاركة عن كثب، هما أمران أساسيان لضمان استتباب الأمن على طول حدودها المشتركة، نظرا للطابع سهل الاختراق لتلك الحدود، التي تشكل مصدرا للتوتر. ويشكل ذلك التوتر تحديات كبيرة، ترتبط على وجه الخصوص بالاتجار بالأسلحة، والقرصنة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانتشار الجماعات المسلحة، ونشاط المرتزقة وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

ونحث مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا على مواصلة العمل بجد لإيجاد أوجه تآزر لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدان المجاورة من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية – ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا – بشأن مسائل السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات. ونشكر حكومة جمهورية تشاد، في ذلك السياق، على استضافتها الاجتماع الوزاري السابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر في نجامينا. وأشير إلى أن بعض المسائل التي جرى تناولها في ذلك الاجتماع تتعلق بظاهرة الارتزاق في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. فتلك الظاهرة تشكل حاليا مصدر قلق كبير للمنطقة، نظرا للزيادات الهائلة في تداول الأسلحة غير الخاضع للمراقبة والنزاعات الجارية في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في دول المنطقة دون الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة المرتزقة التي شهدناها في السنوات الماضية يقوم بها مغامرون وكيانات غير مشروعة متفلتة يتمثل هدفها دائما في زعزعة استقرار الحكومات وزرع الخراب في البلدان التي يسعون إلى غزوها.

وأشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/17)، الذي يشير فيه المجلس إلى العمل الهام الذي قام به الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/521). فهو يسلم، في جملة أمور، بأن المكتب يؤدي دورا هاما في تيسير حوار شامل في الكاميرون وغابون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي وتشاد، في تعزيز الاستقرار في المنطقة ومنع وتخفيف الأزمات الانتخابية وتلك التي تعقب الانتخابات. كما أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/554)، التي تبلغه بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لتمكين المكتب الإقليمي من تغطية عملية الدورة الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية.

وإذ أن غينيا الاستوائية بلد من بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية يتكامل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، فإننا نشجع الحكومات وجميع الجهات السياسية الفاعلة المتورطة في الأزمات السياسية – العسكرية الجارية في منطقتنا على مواصلة السير على طريق الحوار الداخلي الشامل والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي الوثيق، مع الوضع في الاعتبار أنه إذا ما نجحت المنطقة دون الإقليمية بشكل خاص وأفريقيا بشكل عام في التغلب على هذه التحديات، فإن من شأن ذلك أن ييسر تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وسيكون من الصعب تحقيق ذلك من دون مشاركة وانخراط الجهات السياسية الفاعلة ومختلف طبقات المجتمع في حوار يشمل الجميع.

ومن ذلك المنظور، وإدراكا من فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية بأن التلاحم الوطني والحل السلمي للنزاعات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار الوطني الشامل، فقد عقد حوارنا السياسي الوطني السادس للمائدة المستديرة، في ١٨ تموز/يوليه، شارك فيه السيد فال وفريقه. وقد مكنت تلك المبادرة من إصدار العفو العام عن جميع السجناء السياسيين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في الاحتفال بذكرى الاستقلال الخمسين لغينيا الاستوائية، الذي ساعد على تحقيق الهدوء وتعزيز الوئام في جميع أنحاء البلد.

إننا في بلدان المنطقة دون الإقليمية تهتم بدرجة كبيرة بالجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون للتوصل إلى حل سلمي وإلى حل قائم على الحوار للأزمة الداخلية التي تواجهها المناطق الناطقة بالإنكليزية في ذلك البلد الشقيق. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وإلى توفير الوسائل اللازمة للمكتب ليواصل الاضطلاع بدوره البناء. وتقف حقيقة أن الانتخابات الرئاسية قد أجريت في الكاميرون قبل بضعة أسابيع

من دون وقوع حوادث كبيرة دليلا على بذل تلك الجهود. وينبغي لنا ألا نقتصر على دعوة حكومة الكاميرون، فعلينا كذلك مدها بالدعم حتى تتمكن من بذل تلك الجهود للتغلب على الأزمة.

ولأختتم بياني بتهنئة السيد فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على العمل الممتاز الذي يقوم به في منطقتنا دون الإقليمية؛ وعلى تسليط الضوء على اتصالاته المستمرة بالحكومات؛ وعلى قيامه بزيارات متكررة وتشجيعه الحوار؛ وعلى وجوده في جميع الأحداث السياسية الرئيسية في كل بلد من بلداننا. فكل ذلك يمده بمعرفة شاملة بالأحداث السياسية اليومية في المنطقة دون الإقليمية، كما يتضح من الإحاطة التي قدمها لنا اليوم.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*):أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للسيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وللسيدة رينا غيلاني، مديرة العلميات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات.

إن وسط أفريقيا لا يزال يواجه تحديات سياسية وأمنية خطيرة؛ غير أننا نلاحظ بعض التطورات الإيجابية في اتجاه توطيد الحكم الديمقراطي. فإذ تهيمن العمليات الانتخابية على جدول الأعمال السياسي في المنطقة، نشيد بكون أن العديد منها أجري من دون وقوع حوادث. ومع ذلك، لا بد من اتخاذ المزيد من الخطوات صوب توطيد الاستقرار. ويظل بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة يشكل شرطا أساسيا لتهيئة بيئة سياسية مستقرة وبناءة.

ونثني على العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة، وكذلك في دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. ولا يزال يساورنا القلق، في الوقت نفسه، إزاء حالة حقوق الإنسان في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتدعو بولندا سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع المزيد من الانتهاكات والتجاوزات في ذلك الصدد وضمان احترام الحريات الأساسية لجميع المواطنين. وكذلك نناشد سلطات الكاميرون أن تبذل ما يلزم من جهود الوساطة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في المنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية الغربية الناطقتين بالإنكليزية.

إن الحالة الأمنية في وسط أفريقيا لا تزال معقدة وهشة. فالعديد من مصادر عدم الاستقرار مستمرة، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود من قبيل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية، فضلا عن النزاعات العنيفة بين الرعاة والمزارعين. وتغير المناخ سبب من الأسباب الجذرية للنزاعات وعامل مضاعف للخطر في وسط أفريقيا. ويجب علينا أن نركز على التكيف مع تغير المناخ، وفي الوقت نفسه، العمل على تعزيز قدرة البلدان على مجابهة هذه التهديدات.

كما أن أعمال الإرهاب والتطرف العنيف لا تزال تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونشعر بالقلق لأن جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للأمن في أجزاء كبيرة من المنطقة. وتدين بولندا جميع أعمال العنف التي ترتكبها الجماعتان، بما في ذلك الهجمات على المدنيين، وتجنيد الأطفال والعنف الجنسي والجنساني. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلق بالحفاظ على مبادرته للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة، ونأمل أن تحصل على دعم متجدد من جانب الشركاء الدوليين الآخرين. ومن المهم أن تحظى الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل باستجابة عاجلة ومتسقة، لا سيما من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة

والإصلاحات الاقتصادية، لأن الحالات غير المستقرة في بعض دول وسط أفريقيا هي السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية المستمرة في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الختام، تؤيد بولندا تأييدا كاملا الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في وسط أفريقيا. وفي الوقت نفسه، نشيد بالدور الرئيسي للشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية المعنية، ونثني على جهودهم الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الإقليمي. وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص فال وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ونحن ممتنون لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة رينا غيلاني على ما قدماه من معلومات عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن النهج الذي لا بد منه لمنع اندلا ع الأزمات وتسوية النزاعات في أفريقيا هو النهج الذي يجمع بين الدور القيادي للشعوب الأفريقية نفسها ودعم جهودها من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها بلدان وسط أفريقيا لمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها، بما في ذلك عن طريق برامج ومبادرات مشتركة لمكافحة جماعة بوكو حرام، وضمان الأمن البحري. ومما لا شك فيه أن هذه الجهود تحتاج إلى المزيد من الدعم الدولي. وفي هذا السياق، نحيط علما بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز السلام والأمن في المنطقة، فضلا عن المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص شخصيا.

ومن المهم أن نواصل توسيع نطاق مشاركتنا مع أصحاب المصلحة الإقليميين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونتفق مع التقييم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2018/1065) بأن منطقة وسط أفريقيا تواجه عددا هائلا من التحديات على الجبهات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وما زالت الأنشطة الإرهابية التي تنفذها جماعة بوكو حرام أحد التهديدات الرئيسية للسلام والاستقرار في المنطقة، كما تنطوي على عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا السياق، يجب ألا يغيب عن بالنا أن زعزعة الاستقرار في المنطقة اتخذ أبعادا كارثية في أعقاب انهيار الدولة في ليبيا. والحالة في ليبيا ما زالت بعيدة عن التطبيع إذ تستمر تداعياتها السلبية على الحالة في المنطقة بشكل عام. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم من أجل القضاء على التهديد الإرهابي، ونأمل أن تساهم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مساهمة مفيدة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية.

والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تثير بالغ القلق. فقد وقعت اشتباكات وحشية بين الجماعات المسلحة على الموارد والأراضي. ونؤيد الرئيس جهود الرئيس تواديرا لإجراء حوار سياسي جامع، والعمل بسرعة من أجل إصلاح القطاع الأمني وتحسين قدرات القوات المسلحة. ومن جانبنا، سنواصل تقديم الدعم الكامل للمصالحة الوطنية الناشئة في البلد، بالتنسيق مع السلطات في بانغي ومع الاتحاد الأفريقي وقيادة السودان، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يسعون إلى إيجاد السبل لتطبيع الحالة هناك.

و القرصنة في خليج غينيا من العوامل الأخرى الكامنة وراء عدم الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا. وفي ضوء الهجمات المتواصلة التي تتعرض لها السفن على طول سواحل الصومال، فإن هناك اتجاها خطيرا متزايدا. ويجب ألا ننسى أهمية اتباع نهج شامل لمكافحة القرصنة. ونأمل أن تساعد الجهود الإقليمية،

بدعم من المجتمع الدولي، في حل مشكلة القرصنة في منطقة تكتسي أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية مثل خليج غينيا.

ونلاحظ أن القدرة المدمرة لجيش الرب للمقاومة قد تقلصت كثيرا في السنوات القليلة الماضية. فقد انخفضت أعداد أفراده وصار نشاطه محدودا في المناطق غير الآهلة بالسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أنه ينبغي ألا يُعتبر بعد الآن تهديدا كبيرا للسلام والأمن في المنطقة.

وعلى غرار زملائي، أود أن أتطرق بإيجاز للحالة في الكاميرون. إننا نراقب التطورات هناك عن كثب. والمعلومات التي لدينا تثير الانزعاج ولكنها ما زالت حتى الآن متناقضة جدا، ولا يمكننا أن نستند إليها في أي قرارات متسرعة أو بعيدة المدى. ونحن نتفهم شواغل زملائنا البريطانيين والأمريكان إزاء المعلومات عن انتهاكات حقوق السكان الناطقين باللغة الإنكليزية. لا بد لي من القول أنه لا يسعني إلا أن آمل أن تبدي لندن وواشنطن نفس الموقف القائم على المبادىء بشأن انتهاكات حقوق السكان الناطقين بالروسية التي تقع أمام أعين زملائنا في دول البلطيق وأوكرانيا. وفيما يتعلق الكاميرون، من الأهمية بمكان ألا نتجاوز الخط الفاصل بين الوقاية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهناك الكثير من الأدلة على أن العديد من زملائنا كادوا أن يفعلوا ذلك. وفي الوقت الراهن. لدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن الكاميرون قادرة على التعامل مع هذه المسألة الحساسة دون تدخل. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة، ولكننا لن نفعل ذلك إلا إذا كان شركاؤنا في الكاميرون يرون ضرورة لذلك. وفي هذه المرحلة، فإننا نحث جميع الأطراف في الكاميرون على الامتناع عن العنف والتركيز على الحوار الوطني الموضوعي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن التهديدات والتحديات التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا اليوم شديدة الترابط والتشابك، في حين أن الدول نفسها تعتمد كثيرا على بعضها البعض. وزعزعة استقرار الحالة في بلد واحد قد تؤدي إلى إشعال المنطقة دون الإقليمية بأسرها، وتقويض أمن جيرانها. ولذلك من الأهمية بمكان أن نواصل رصد الأحداث المتسارعة، ونشاط مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مفيد للقيام بذلك.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد فرانسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة السياسية والأمنية في منطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك حوض بحيرة تشاد، وأنشطة المكتب خلال الأشهر الستة الماضية. وأود أيضا أن أشكر السيدة رينا غيلاني، مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية.

ونلاحظ أن التطورات السياسية الرئيسية في المنطقة خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2018/1065) تتصل بإجراء الانتخابات والأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام فال على استخدام مساعيه الحميدة في منع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. نود أيضا أن نسلم بمساهمة الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليون والمنظمات الدينية وقادة المجتمعات المحلية الذين يساعدون على حل الأعمال العدائية، وفي بعض الحالات من خلال تيسير وقف الأعمال العسكرية وعمليات التمرد.

وأدى القتال على الموارد في مناطق التعدين غير المشروع واستغلال الأحياء البرية والمنتجات الحرجية، وسرقة الماشية والاشتباكات المتعلقة بالتنقل الرعوي التي تأخذ أشكالا عدوانية في بعض البلدان. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة دوره الحيوي، وعلى

وجه التحديد، من حيث دعم جهود الوساطة فيما بين الدول وبين الثقافات.

ولا بد من تشجيع جهود الوساطة الجامعة، وإنفاذ القانون، والحوار السياسي الذي يضم المجتمعات المحليةمن أجل التخفيف من التوترات الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأجل. ويجب أن تساعد بعثات حفظ السلام والوكالات الأخرى على الحد النزاعات عبر الحدود وتجنبها. ويظل تنفيذ عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تقودها المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، مسألة ذات أولوية، فضلا عن الجهود المبذولة من أجل حوار مباشر بين الحكومة والجماعات المسلحة الرئيسية.

وعلى نفس المنوال، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو مسعى هام نحو ضمان الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. كما أن دعم المكتب يؤدي دورا هاما في تلك الجهود. وكما نتفق جميعا، على الرغم من الجهود العديدة، فإن العنف المسلح في شرق وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وأحدث الهجمات المتكررة التي تشنها جماعة بوكو حرام وغيرها من النزاعات القبلية في حوض بحيرة تشاد تظل شاغلا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة.

الحالة الإنسانية المتدهورة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بلدان حوض بحيرة تشاد، وخاصة تلك المتعلقة بتدهور الأراضي والموارد المتناقصة، يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي المزمن، وسوء التغذية، وفقدان سبل كسب الرزق. وتلك حقائق مؤكدة لا يمكن تجاهلها، ومن المهم يقدم المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدعم اللازم.

كما يجدر ذكر حالات التشريد التي تتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية بما في ذلك مشكلة حركات العودة في منطقة كاساي الكبرى ومقاطعة تنجانيقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتفق مع تقرير الأمين العام أن زيادة تواتر الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة في إقليم بيني، التي لا تزال تعوق جهود الاستجابة لمكافحة انتشار فيروس إيبولا في مقاطعة كيفو الشمالية، هي من التحديات الأخرى التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعتقد أن الجهود التي تبذلها بلدان في منطقة وسط أفريقيا من أجل تحقيق استقرار حالتها الاقتصادية والمالية،، فضلا عن إصلاح الأنشطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بهدف تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هي مؤشر مشجع على آفاق التنمية. وسيكون دعم المجتمع الدولي، في هذا الصدد، أمرا حيويا لضمان النجاح في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

ومن الضروري تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرهم من الشركاء الدوليين، لتيسير الاستقرار المتسق والفعال الذي يعززه مسار التنمية الاقتصادية.

ونؤيد المصادقة التي جرت مؤخرا على استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على الصمود من جانب الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد لجنة حوض في المناطق المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام، فضلا عن استمرار التزام البلدان المساهمة بقوات في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في كفاحها ضد الإرهاب والجرائم العابرة للحدود. كما نقدر قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقيفيما يتعلق بالحاجة إلى الحفاظ على مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، لأن الفراغ الأمني في المنطقة أصبح وشيكا.

وفي في الكاميرون، نشجع على أسبقية المشاورات الداخلية والحوار الجامع، وأولوية الدبلوماسية الصامتة. وفي الختام، فإننا ندعم بقوة الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة

والالتزامات الشخصية للممثل الخاص للأمين العام فال، الذي يعمل مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وبخاصة من أجل تنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠. ومما لا شك فيه أن ذلك يتطلب جهدا كليا ومنسقا.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نتقدم في البداية بالشكر للسيد فرانسوا لونسيني فال الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة غيلاني، مديرة قسم التنسيق والاستجابة التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أشيد بالجهود والأنشطة التي تبذل من قبل أعضاء وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في سبيل تنفيذ ولايته. سأركز على ثلاث جوانب في كلمتي.

أولا، الأوضاع الأمنية والسياسية. تضمن التقرير الأخير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وما تضمنه من شرح واف لآخر التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المنطقة، وانعكاساتها على السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا، وعلى الدول التي تواجه تحديات مختلفة في ذات المنطقة.

فعلى الصعيد السياسي، هناك عدد من دول وسط أفريقيا أجريت فيها عمليات انتخابات، كراوندا وسان تومي وبرينسيبي والغابون الكاميرون، وسارت مجرياتها دون وقوع أحداث عنف تذكر، بالرغم من عدم الاستقرار الأمني الذي تواجهه الكاميرون في الفترة الحالية. ونشاطر الأمين العام قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية في الكاميرون.

من جانب آخر، بقي عشرة أيام فقط تفصلنا عن موعد الانتخابات التي من المقرر أن تجرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي نتمنى أن تعقد بمشاركة شاملة وبشفافية وبصورة آمنة.

وهنا نود التأكيد بأن العملية السياسية وإجراء الانتخابات في أي دولة من دول وسط أفريقيا بصورة شاملة للجميع وحرة وذات مصداقية، تمثل خطوة هامة للحفاظ على الأمن والسلم والانتقال السلمي للسلطة في الدول. وبالتالي تنعكس آثارها على استقرار أمن المنطقة بأسرها.

ومن خلال مراقبتنا لتطور الأحداث السياسية والأمنية في الدول التي شملها التقرير، نود أن نؤكد على أهمية استمرار الجهود التي يبذلها المكتب والمنظمات الإقليمية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة، والمعنية بتكريس عمليات الحوار الشامل بين الحكومات وجميع الفئات المجتمعية، خصوصا في بعض دول المنطقة التي ستشهد عمليات انتخابية وانتقال سياسي للسلطة خلال الفترات القادمة.

ونعرب عن بالغ قلقنا لما تشهده المنطقة من موجات عنف ونزاعات مسلحة، يروح ضحيتها للأسف الأبرياء والمدنيين. ونؤكد على ضرورة إيجاد حلول جذرية توقف أعمال العنف وتحاسب مرتكبيها. وفي سياق متصل بأعمال العنف، فنحن ندين بأشد العبارات الأعمال الإجرامية والتفجيرات الانتحارية والهجمات المسلحة المتكررة وعمليات السرقة والاختطاف التي تقوم بها جماعتي بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة في المنطقة، والتي تعيق تحقيق أي تقدم محرز على الصعيد السياسي أو الأمني أو التنموي، بل وحتى الاجتماعي والإنساني. وهنا تبرز مسؤولية الجميع من خلال تعاون الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وجميع دول منطقة وسط أفريقيا للتصدي لتلك الهجمات والأعمال التخريبية ووضع

حلول مشتركة ودائمة لوقفها.

ثانيا الأوضاع الإنسانية، يؤسفنا ما آلت إليه الأوضاع الإنسانية في المنطقة بصورة عامة من ارتفاع أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية العاجلة، وزيادة أعداد اللاجئين، والتشريد القسري بسبب أعمال العنف، وتفشي الأوبئة كالكوليرا والإيبولا وغيرها من الأمراض.

ومن منطلق التعاون بين دول المنطقة والمنظمات الإقليمية، فنحن نشيد باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استراتيجية لمنع ومكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا، وبقرار إجراء إصلاح شامل لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، ونثني على التعاون المثمر بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي ترجم فعليا بعقد مؤتمر القمة بينهما بشهر تموز/يوليو الماضي في عاصمة توغو، لومي، والذي جسد الالتزام الحقيقي من جانب الهيئتين للعمل سويا على التصدي للأخطار المتنوعة التي تواجهها دول المنطقة، ونتطلع بأن يستمر نسق التعاون بين كلتا الهيئتين، والشركاء الدوليين الآخرين المعنيين بتحقيق السلم والاستقرار المنشودين للمنطقة.

ثالثا وأخيرا، التعاون بين المكتب الإقليمي والمنظمات الإقليمية والدولية. أخيرا، فإن التحديات المتنوعة التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا من زيادة النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي وآثار تغير المناخ والصراعات المسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، جميعها تتطلب تعاونا جادا بين حكومات بلدان منطقة وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من الاستقرار والأمن، وتوفير سبل العيش الكريم، خصوصا في ظل وجود جميع المقومات الطبيعية التي تساعد على ذلك في المنطقة.

وقبل أن أختتم، أود أن أكرر شكري للسيد فال وموظفي المكتب الإقليمي للجهود الحثيثة التي يقومون بها.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيد لونسيني فال والسيدة غيلاني على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

نعرب عن ارتياحنا للهدوء الذي ساد أجواء معظم العمليات الانتخابية التي جرت في بلدان وسط أفريقيا، ونحث جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية على العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في جميع المجالات لبناء السلام والاستقرار. كما ندعوها إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة في تلك العمليات ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة دعم إجراء انتخابات شاملة سلمية وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، ننوه بالعمل الذي يقوم المكتب الإقليمي في تلك المجالات، بما فيها الوساطة والدبلوماسية الوقائية، والدعم الذي يقدمه للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل المساهمة في الحد من التوترات في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، نرحب بالقمة المشتركة التي عقدت في ٣٠ تموز/يوليه بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. كما نثني على العمل الذي قامت به أمانة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في الاجتماع الوزاري السادس والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ونتطلع إلى التعجيل باعتماد إعلان بشأن تدابير بناء الثقة. ونرحب بالتصديق على خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن زيادة مشاركة المرأة في مجال صنع القرار سيمكن من إحراز تقدم في بناء السلام في المنطقة. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة جهوده في هذا الصدد وفي مواصلة

تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونقدر أيضا الدراسة التي أجرتها اليونسكو والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن وضع المنظمات الشبابية في سبع دول في وسط أفريقيا من أجل مكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

ونرحب كذلك بمختلف حلقات العمل والاجتماعات التقنية التي عقدت بالاشتراك مع المنظمات دون الإقليمية. وينبغي عدم التغاضي عن المساعدة المقدمة من خلال التعاون مع هذه المنظمات، بل زيادة تعميقها، في إطار مبدأ احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي كل دولة من الدول التي ينفذ فيها المكتب الإقليمي ولايته. وينبغي معالجة التهديدات الحالية والمستجدة بالعمل مع تلك المنظمات بغية تقليل أثرها المحتمل على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وفي السياق نفسه، نرحب بالحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في ليبرفيل حول ورقة استراتيجية التكامل الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٥، التي وضعها مصرف التنمية الأفريقي، وأوصت بالتعجيل بعملية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا ووضع الصيغة النهائية للوثيقة بشأن استراتيجية التكامل الإقليمي. ونثني أيضا على التصديق على الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وتمشيا مع النقاط التي ذكرتها للتو، نكرر التأكيد على وجوب النظر في تكرار مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وسط أفريقيا، بغية التصدي للتحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب في إطار مؤسسي من التعاون والتنسيق الإقليميين. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والشركاء الإقليميون والدوليون في معركتهم ضد جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وكذلك جهود الاتحاد الأفريقي ومفوضية حوض بحيرة تشاد، تمشيا مع القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ونعتقد أنه من أجل التصدي لتلك التحديات، يتعين على كل من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل، أن يتعمقوا في أسبابها الجذرية. ومن هذه الأسباب عدم السيطرة على استغلال الموارد الطبيعية، التي تستخدم بدورها للتوريد وتمويل الأنشطة غير المشروعة للجماعات المسلحة، مثل جيش الرب للمقاومة - تلك الجماعة التي لا تزال تشكل تهديدا لأمن المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما نحث المجتمع الدولي على مراعاة الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، زاد عدد اللاجئين إلى أكثر من ٠٠٠ ٥٧٢ شخص، فضلا عن حوالي ٠٠٠ ٦١٦ من المشردين داخليا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك ما يقرب من ١٣ مليون شخص في حاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، ويواجه ٨ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي و ٤,٥ مليون من المشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يواجهون جميعا خطر الأمراض، مثل فيروس الإيبولا، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية.

وفيما يتعلق بالكاميرون، فإننا نردد المشاعر التي أعرب عنها وفد إثيوبيا، فيما يتصل بالمسؤولية الرئيسية المنوطة بالحكومة عن التصدي للتحديات الماثلة في إطار الحوار السياسي. ولا بد من مواصلة العمل ومضاعفة الجهود لتعبئة الدعم السياسي والتقني والمالي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا. ومن هذا المنطلق، ينبغي أيضا تقديم الدعم المستمر لعمل مكتب الأمم المتحدة الذي يكرس جهوده والتزامه، إلى جانب فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية، وغيرها، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد

لونسيني فال، على إحاطته الإعلامية، وخاصة على جهوده على رأس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفرنسا تشاطره تحليله الشامل للحالة في وسط أفريقيا، وتؤكد له دعمها الكامل. إن الجهود التي يبذلها السيد فال تكتسي أهمية بالغة وتعكس القيمة المضافة لاتباع نهج إقليمي لفهم حالات وديناميات الصراعات، التي غالبا ما تكون مترابطة؛ كما أنها تسمح باتباع نهج وقائي. ولهذا السبب، ترحب فرنسا بتمديد ولاية المكتب الإقليمي لمدة ثلاث سنوات، الأمر الذي سيمكن المكتب من الاضطلاع بمهام المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة، فضلا عن دعمه للمبادرات الإقليمية لتحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا، على وجه الخصوص، وتعزيز شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وبالإضافة إلى مكافحة جماعة بوكو حرام، التي لا تزال على جدول الأعمال، للأسف، هناك أربع حالات جديرة بالذكر بصفة خاصة اليوم. أولا، دعونا ننظر في شأن جمهورية أفريقيا الوسطى. إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية، التي لا تزال متقلبة، كما يتبين من اندلاع العنف في ألينداو في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وتذكرنا تلك الموجة الجديدة من العنف بأن مسائل نزع سلاح الجماعات المسلحة واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وحماية المدنيين، بما في ذلك العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والطبية، تظل ذات أولوية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الأهمية بمكان أن تلتزم الجماعات المسلحة فورا بدون شروط بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نؤكد مجددا دعمنا الكامل للرئيس تواديرا، ونشير إلى التزامنا بمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إيجاد حل للأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري مواصلة تعزيز التنفيذ السريع والطموح لخريطة طريق الاتحاد الأفريقي.

إن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي المنبر الوحيد لإجراء المناقشات مع الجماعات المسلحة التي تشمل مشاركة الدول المجاورة والتي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سياسي شامل. ولذلك يبدو من الضروري بدء حوار مباشر بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في أقرب وقت ممكن. وسوف يتعين على الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص المشترك المقبل للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحديد طرائق الاجتماع الذي يجب أن يجري بين الحكومة والجماعات المسلحة.

وإننا نشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن تنفيذ المبادرة الأفريقية. لقد أعرب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى عن آرائه بشأن العديد من المسائل خلال منتدى بانغي للمصالحة الوطنية. ومكافحة الإفلات من العقاب عنصر أساسي في عملية المصالحة. وكما ذكرتنا السيدة رينا غيلاني للتو، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تستمر في حشد صفوفنا، حيث يعاني أكثر من نصف السكان من الفقر المدقع وفي حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

أخيرا، نحن نعول على دعم جميع أعضاء مجلس الأمن لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد ظهر اليوم.

وتتعلق الحالة الثانية بالكاميرون. نحن نشكر الممثل الخاص للأمين العام على التزامه بالتصدي للأزمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية وعلى النهج الذي يتبعه تجاه السلطات الكاميرونية. يساور فرنسا القلق إزاء الحالة المتدهورة في مناطق شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون. باتت الخسائر في الأرواح البشرية مرتفعة بشكل متزايد، ويزداد الوضع الإنساني صعوبة مع قرابة ٣٠ ٠٠٠ لاجئ في نيجيريا وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، حسبما أعتقد. وفي هذا الصدد، نواصل

جهودنا الخاصة الرامية إلى تشجيع الحكومة الكاميرونية على اتخاذ خطوات طموحة لتحقيق تسوية دائمة للأزمة من خلال الحوار السياسي الشامل وتدابير تهدئة التوتر وإجراءات توسيع نطاق اللامركزية مع احترام وحدة البلد وسلامته. من الضروري تيسير الحصول على المساعدة الإنسانية لمن هم في حاجة إليها وملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان قضائيا.

والحالة الثالثة تتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. تشعر فرنسا بالقلق إزاء الأحداث التي تخللت الحملة الانتخابية خلال الأيام القليلة الماضية. وبصفة خاصة، تشعر فرنسا بالانزعاج إزاء التقارير التي أفادت بزعم إطلاق الذخيرة الحية لتفريق المحتجين، وتدعو السلطات الكونغولية إلى تسليط الضوء بالكامل على هذه الحوادث.

إن الانتخابات العامة المقرر عقدها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، تمثل فرصة تاريخية بوصفها أول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإطلاق. وتدعو فرنسا السلطات الكونغولية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية في بيئة سلمية. ويجب أن نقف على أهبة الاستعداد لدعم العملية الانتخابية، بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء الأفارقة في حال طلبت السلطات الكونغولية منا ذلك.

أخيرا، أنتقل إلى بوروندي، نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في ذلك البلد. وبصفة خاصة، أشير إلى التعليق المؤقت لأنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية، وغياب الحكومات عن الدورة الخامسة والأخيرة من الحوار بين الأطراف البوروندية في أروشا، وإغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأسبوع الماضي. وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا لجهود الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يفضي مؤتمر القمة القادم لهذه المنظمة، المقرر عقده في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، إلى حلول ملموسة لتيسير إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

إن منع نشوب النزاعات وتجنب تصعيد الأزمات القائمة وتمهيد الطريق للعودة إلى السلام الدائم تتطلب اتباع نهج كلي وشامل يراعي جميع أبعاد وعوامل النزاعات، فضلا عن أسبابها الجذرية، سواء كانت اللامساواة أو الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الظروف المناخية والبيئية. كما أنها تتطلب استجابات والتزامات على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإن المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تشكل أداة حاسمة من أجل تعزيز قدرة المنظمة على العمل بمزيد من الفعالية. وستواصل فرنسا دعم هذا التطور البناء والضروري في عمل المنظمة خدمة للسلم والأمن الدوليين بروح من الاتساق وزيادة الشراكة مع أصحاب المصلحة الأفارقة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، فرانسوا لونسيني فال والسيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

في الآونة الأخيرة، أحرز تقدم في العمليات السياسية في بلدان منطقة وسط أفريقيا. عقدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمة مشترك لرؤساء الدول والحكومات واعتمدوا إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لتعزيز التعاون دون الإقليمي في مجالي السلام والأمن. وتشيد الصين بهذه التطورات وترحب بها.

ومن ناحية أخرى، لا يزال جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام وغيرهما من الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية تشكل مصدر تهديدات خطيرة لبلدان وسط أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لذلك الأمر وأن يدعم

بلدان المنطقة في جهودها للتصدي لتلك التهديدات. تتطلب تسوية المسائل الإقليمية تعاون جميع الأطراف. ثمة حاجة إلى بذل جميع البلدان للجهود المشتركة لتحقيق الأمن الجماعي والتنمية المشتركة في وسط أفريقيا. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد. وتود الصين أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، احترام القيادة الأفريقية شرط مسبق لحل القضايا الإقليمية. في السنوات الأخيرة، التزم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأن يجدوا القوة في الوحدة وبحل القضايا الأفريقية بطريقة أفريقية. لقد بذلت جهود كثيرة لتعزيز السلام والتنمية الإقليميين. عند تقديم المساعدة إلى وسط أفريقيا في حل مشاكلها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يصغي لآراء البلدان المعنية ويحترمها بشكل كامل وأن يحافظ على الاتصال الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ويساعدها على تعزيز بناء القدرات وتعزيز قدرتها على حل مشاكلها بصورة مستقلة.

ثانيا، إن تحقيق الأمن والاستقرار هو الأساس لتحقيق التنمية الطويلة الأجل للمنطقة. تقدر الصين وتؤيد المكتب في ممارسة مساعيه الحميدة ودوره في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، مع مواصلة تعزيز الحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم لجهود التعاون هذه فيما بين البلدان في منطقة وسط أفريقيا، على سبيل المثال، في مكافحة تهريب الأسلحة عبر الحدود والاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة بهدف تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين بأسرع ما يمكن.

ثالثا، إن تعزيز التنمية الاقتصادية ضمان للأمن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. تضطلع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من المنظمات دون الإقليمية بدور مهم في تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية في وسط أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص فال لتعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وتعزيز التعاون في الميادين الاقتصادي والاجتماعي ومساعدة البلدان في وسط أفريقيا على تحقيق التنمية والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. والصين تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل على تعزيز التعاون مع بلدان وسط أفريقيا ودعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل الاضطلاع بدور بناء في مساعدة بلدان وسط أفريقيا على الحفاظ على الأمن والاستقرار، والتعامل مع الصعوبات الاقتصادية وتحسين الحالة الإنسانية.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، فرانسوا لونسيني فال والسيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اللتين أسهما بهما في مناقشة اليوم.

كما نشدد على قيادة الرئيس الممتازة لمجلس الأمن لهذا الشهر.

تدرك كازاخستان أهمية عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ونُعرب عن بالغ القلق إزاء أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ضد المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. كما ندين بشدة تزايد التحريض على الكراهية العرقية والدينية والعنف. وننوّه بالدور الهام للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط

أفريقيا في تعزيز السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد تأييداً تاماً المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي أداة أساسية لتحقيق الاستقرار في البلد. ونسلّط الضوء على البعد الإقليمي للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى ولذلك نرى أن مواصلة تعزيز الالتزامات السياسية والمالية من جانب الجهات الضامنة الإقليمية والشركاء الدوليين ستزيد من فعالية هذه الآلية. إن تقديم دعم منسّقٍ إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وعمليتها السياسيّة أمرٌ هام لحل أية توترات في المستقبل.

إن الفظائع المستمرّة التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في المنطقة دون الإقليمية وتأثيرها السلبي على السكان المدنيين، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، تظلّ أكبر تهديد للسلام والأمن في المنطقة بأسرها. ونشدد على أهمية الدعم الإقليمي والدولي لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في سياق الفراغ الأمني، الذي استغلّه جيش الرب للمقاومة وغيره من الجماعات المسلحة لتكثيف أنشطتهم الإجرامية. ونشيد بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الإبقاءَ على مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، كما ندعو الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين إلى توفير دعم متجدد لهذه الآلية.

إن الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد تستحق الاهتمام العاجل. فقد تسببت الهجمات الإرهابية والأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد المدنيين، مع آثار إنسانية مدمرة. وفي هذا الصدد، نرحّب بالتصديق مؤخراً على الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تحقيق الاستقرار والانتعاش والصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من أعمال جماعة بوكو حرام. وبالنظر إلى الطابع الملح للحالة، نشجّع الشركاء الدوليين على الإسراع في صرف ما تعهدوا به.

لقد واجهت دول المنطقة تحديات غير مسبوقة في مجال مكافحة الإرهاب. ولذلك يجب أن ندعم تواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لتنسيق أنشطة المنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب. إن التحديات التي يشكّلها انتشار التطرف العنيف واستمرار الأخطار التي تهدد الأمن عبر الحدود والجريمة تتفاقم بفعل التدفّق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء المنطقة. ونرحّب بنتائج المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، بما في ذلك قراره بإنشاء أمانة وصندوق استئماني. تساهم هذه الاتفاقية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وفي مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ وتُنشئ إطاراً أفريقياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من المهم بالنسبة للبلدان التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة من أجل تعزيز تنفيذها وتيسير تعبئة الموارد.

وعلى الرغم من المشاكل القائمة في المنطقة، نلاحظ التزام البلدان والجهود الرامية إلى زيادة التكامل دون الإقليمي والإصلاحات الجارية لتعزيز الحكم الديمقراطي من خلال تيسير العملية الانتخابية، من أجل ضمان إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وذات مصداقية. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة، وتوطيد المكاسب التي تحققت وإحراز تقدّم نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستراتيجيات وبرامج الاتحاد الأفريقي، ولا سيما خطة عام ٢٠٦٣ ومبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠، التي ينبغي الاضطلاع بها بدعم من المجتمع الدولي.

لذا يؤدّي مكتب الأمم المتحدة دوراً تنسيقياً بوصفة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ويسهم بالتالي إسهاماً لا يقدر بثمن. ومن المهم أن يواصل الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد والأمم المتحدة العمل من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية منسقة جيداً وإيجاد الأسباب الجذرية للأزمة، التي هي عبر وطنية وعابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، لكي تكون الأمم المتحدة فعّالة ومبسّطة، يجب عليها أن تعمل ككيان واحد، مع تعزيز الترابط بين الأمن والتنمية من أجل استقرار سياسي واجتماعي – اقتصادي أكثر دواماً، إلى جانب نهج قوي يشمل التعاون الإقليمي ومشاركة البلدان والقادة ذوي النفوذ في المنطقة.

إن كازاخستان ستترك مقعدها في نهاية هذا الشهر عند انتهاء فترة ولايتها كعضو منتخب في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٧–٢٠١٨. لقد شعرنا بالتزام شديد نحو أفريقيا، إذ نرى إمكانياتها الكبيرة كقائد صاعد في الاقتصاد العالمي في هذا القرن. ونرى في هذا آمالا كبار، كما نرى مشاكله. وعلى الرغم من أن هذه هي الجلسة الأخيرة بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وحوض بحيرة تشاد خلال فترة عضوية وفد بلدي في المجلس، فإننا سنواصل تناول أفريقيا ودعمها في سعيها للتغلب على التهديدات التي تواجهها. ونعرب عن تضامننا لمساعدة المنطقة على تحقيق الأهداف الكبرى التي حددتها لنفسها. وستواصل كازاخستان العمل من خلال الجمعية العامة وغيرها من المحافل من أجل تحقيق رؤية القارة الأفريقية وشعوبها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

يشعر وفد بلدي بالامتنان للسيد فرانسوا لونسيني فال على إحاطته بشأن التقرير نصف السنوي للأمين العام (S/2018/1065) عن الوضع الاجتماعي – السياسي والأمني في وسط أفريقيا وحوض بحيرة تشاد وعن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في إطار ولايته.

وأود أن أبلغ الممثل الخاص فال بالتقدير الكبير لجهوده البارزة في كوت ديفوار، كما هو الحال في بلده، والتي يضطلع بها في المنطقة دون الإقليمية القريبة إلى قلوب جميع الأفارقة، ولكنها منطقة للأسف تجد نفسها اليوم تواجه مشاكل هائلة ناجمة عن عدم التنسيق البشري ولكن أيضاً بسبب المفاجآت غير سارة التي تُخبّئها الطبيعة في بعض الأحيان للوجود البشري. وأنا أفكر بصفة خاصة في النضوب السريع لمياه بحيرة تشاد، التي كانت ذات يوم مصدراً للحياة والتي أصبحت الآن مصدراً للمشاكل وهذا، بدوره، أدى إلى بروز احتياجات إنسانية ضخمة. ولهذا السبب أود أن أرحّب هذا الصباح بوجود السيدة رينا غيلاني، مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وأعرب عن امتناني لإحاطتها الشاملة ولكل ما فعلته لتوجيه انتباهنا إلى المسائل الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

وتُثني كوت ديفوار على التقدم الذي أحرز مؤخراً في عدد من بلدان أفريقيا الوسطى، بما في ذلك إجراء الانتخابات في ظل ظروف سلمية بصورة أو بأخرى. غير أن وفد بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار التحديات السياسية والأمنية المتعددة الأوجه من قبيل النزاعات المسلحة والإرهاب والاتجار بالموارد الطبيعية والصيد غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة البحرية، التي لها جميعاً عواقب إنسانية كارثية، كما ذكرت من قبل.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال غياب سلطة الدولة في أجزاء كبيرة من الإقليم الوطني، والمواقف المتناقضة لقادة الجماعات المسلحة تجاه التزامها بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتصاعد العنف العرقي والديني، مثل الأحداث المميتة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر التي وقعت في أليندادو في شمال شرق البلد، فضلاً عن الهجمات المتكررة ضد

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، يشكّل مصدراً للقلق. وفي ضوء هذه الحالة، تُشيد كوت ديفوار وتشجع كذلك الجهود التي يبذلها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد فاوستن أركانج تواديرا، وحكومته في إعطاء الأولوية للحوار البنّاء والتشاور مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، بما فيها الجماعات المسلحة والمجتمع المدني، وذلك بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة التي لا غنى عنها توخياً لتحقيق سلام دائم.

وفي هذا الصدد، يمكن لتنفيذ خريطة الطريق للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي يؤيدها بلدي تأييداً كاملاً، أن يكون مفتاح نهاية سلمية ودائمة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا السياق، فإن قرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوث خاص مشترك لتوليد زخم جديد في تنفيذ هذه المبادرة أمر بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن التزام بلدان المنطقة – ولا سيما الدول المجاورة – بما في ذلك من خلال اللجان المشتركة، لا يزال أمرا في غاية الأهمية للإدارة الفعالة لهذه الأزمة، خاصة في ضوء التحدي المتمثل في الجريمة عبر الوطنية.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن من بين التطورات الطيبة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، المعروف باسم اتفاق عشية العام الجديد، وسلاسة سير الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهي ذات أهمية بالغة بالنسبة لاستقرار البلد والمنطقة دون الإقليمية. ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، يدعو وفد بلدي جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية إلى العمل على تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية وذات مصداقية. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات الكبيرة في المجالات الأمنية والإنسانية والصحية – ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد الذي يعاني من استمرار تفشي فيروس إيبولا – تتطلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي تكثيف وزيادة تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الوباء مكافحة فعالة.

وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، والمتعلق بفيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمل الذي تقوم به جميع الجهات المعنية – بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف – ضروري في مكافحة هذا الوباء من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لعودة السلام الدائم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، تشيد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها ميسر جماعة شرق أفريقيا ووسيط الحوار بين الأطراف البوروندية بهدف ضمان شمول الحوار للجميع في سياق التصدي للأزمة التي يعاني منها هذا البلد. ومع ذلك، نخشى من أن يسهم تغيب حكومة بوروندي وبعض الجهات الفاعلة السياسية عن الدورة الخامسة للمحادثات بين الأطراف البوروندية، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في أروشا، في إصابة العملية السياسية بالجمود مجددا. ولذلك، يشجع وفد بلدي المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي وجماعة دول شرق أفريقيا على مواصلة جهودهم من أجل تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي بغية إجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠.

كما تمثل الحالة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد مصدر قلق بالنسبة لوفد بلدي بالنظر إلى استمرار التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، التي تترتب على أنشطتها الإجرامية والإرهابية عواقب وخيمة على السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والفتيات في الكاميرون وتشاد والنيجر. وفي سياق مكافحة هذه

الآفة، نرحب بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية التي أقرها الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد في ٣٠ آب/أغسطس، من أجل تحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام. وندعو الشركاء الدوليين إلى الوفاء بتعهداتهم بتقديم المساعدة، على نحو ما تم الإعلان عنه يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر في برلين خلال المؤتمر الرفيع المستوى بشأن منطقة بحيرة تشاد.

وعلاوة على ذلك، فإن عمليات جيش الرب للمقاومة – بالرغم من تضاؤل قدراته التشغيلية – لا تزال تهدد سلامة المدنيين، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالحفاظ على مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، لحين وضع استراتيجية للإنهاء التدريجي للمبادرة، إبقاء الضغط على هذه الجماعة المسلحة وإضعافها بدرجة كبيرة.

وتوضح الصعوبات التي تم تحديدها الحاجة إلى وضع استراتيجية تعاون إقليمي تشاركية وشاملة لجميع مكونات السكان المعنيين من أجل توفير استجابة مناسبة للتحديات التي تواجه المنطقة. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للنهوض بالسلام والأمن، ويرحب بالموافقة على وضع خطة عمل إقليمية لتعزيز مشاركة المرأة في أنشطة حقوق الإنسان وحل الأزمات في المنطقة، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ووفقا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وقد ثبتت الأهمية البالغة للشراكة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية في إطار تبادل الخبرات والدعم المتبادل للتصدي للتحديات التي تواجه جهود مكافحة عدم الاستقرار. ويتجسد هذا التعاون في مؤتمر القمة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي عُقد في ٣٠ تموز/يوليه. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة هذا.

ونشدد على أهمية التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في سياق التكامل والتعاون الإقليمي، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، بالإضافة إلى التعاون الجيد القائم بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بهدف مواءمة نهج الأمم المتحدة إزاء تحقيق السلام والأمن في أفريقيا في المنطقة دون الإقليمية لكل منها.

ويقدم تقرير الأمين العام (S/2018/1065) معلومات مفيدة عن المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وأنشطة الوساطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي أحرز تقدما في الأشهر الأخيرة في مجالات السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا. وتركز هذه المساعي والأنشطة بوجه خاص على منع نشوب الأزمات والتخفيف من حدتها ودعم تنفيذ إصلاحات سياسية شاملة للجميع وتعزيز الحوار، ومن ثم الإسهام في الانتهاء من الانتخابات بصورة سلمية، ولا سيما في سان تومي وبرينسيبي.

وبالمثل، فإن الدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في المنطقة يشكل عنصرا أساسيا من عناصر التآزر بين أعمال الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ويشهد على ذلك أول حلقة عمل يحضرها ممثلو العناصر السياسية للأمم المتحدة في المنطقة، والتي عقدت يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في ليبرفيل تحت رعاية المكتب الإقليمي، استجابة للبيان الرئاسي S/PRST/2018/17، الصادر في ١٠ آب/أغسطس.

في الختام، تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وللممثل الخاص للأمين العام، الذي لا تزال مهام المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها تكتسي أهمية بالغة في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول وسط أفريقيا. ولذلك، تؤيد كوت ديفوار تأييدا كاملا تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.